المشاركة السياسية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ م
الصيغ المطروحة للمشاركة السياسية

الفصل الخامس

المشاركة السياسية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

تمثل ثورة ٢٣ يوليو أحد نماذج "نظم التعبئة" وهي النظم التي تبدأ عملية تغير في مجتمع تقليدي وبناء مجتمع جديد بما يتضمنه من قيم ومعتقدات وتحريك المواطنين نحو أنماط اجتماعية جديدة وقد غلب على ممارسة التعبئة طابع البيروقراطية والأمن فالثورة ألغت الأحزاب واشتبكت في عداء مع الصفوة السياسية السابقة ومن هنا أصبح أمن الثورة في مقدمة الأولويات.

وقد اعتمدت التعبئة على صيغة جماعية تركز على الحشد الكمي والتأييد الرمزي للقوى الشعبية ورفض منطق الأحزاب والتركيز على تعبئة جميع الطاقات مما أدى إلى ترهل التنظيم السياسي للثورة في مراحله المتعاقبة والاعتماد على جهاز الدولة لتحقيق الأهداف مما أضفى الطابع الإداري على النظام السياسي.

وقد لجأت النخبة الحاكمة في عملية التعبئة إلى عدة أدوات منها التنظيم السياسي ووسائل الاتصال الجماهيري (الإذاعة والتليفزيون والصحافة) والتعليم بالإضافة إلى الدور المباشر للزعيم السياسي وذلك لتحقيق أهداف التعبئة المتعددة مثل التوعية والتكامل الوطني والحشد.

وترتيب على عملية التعبئة عدة آثار منها:

- دخول شرائح جديدة في إطار العملية السياسية وزيارة عدد الراغبين والمؤهلين للمشاركة السياسية نتيجة تزايد الوعي السياسي.
- تغير طبيعة المطالب التي يتعرض لها النظام السياسي نتيجة لدخول قوى جديدة في العملية السياسية وتطلعها إلى إشباع حاجات اقتصادية واجتماعية جديدة بسبب التغير في محل الإقامة والعمل والهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع الدخول وتحسين فرص التعليم.

- عدم قدرة المؤسسات القائمة على مواجهة هذه المطالب واستيعاب القوى الجديدة من هنا المحاولات المستمرة لإعادة النظر في هذه المؤسسات لتكون قادرة على مواجهة الظروف المستحدثة والأوضاع الجديدة.

ولقد ارتبط التطور الفكري لنخبة ثورة يوليو ١٩٥٢ الحاكمة بمجمل التطور العام في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تؤثر فيه وتتأثر به وقد تم هذا التطوير بشكل تدريجي وعلى مراحل حيث كانت الأفكار تلى التغيرات الفعلية في معظم الأحيان .

وبلورت النخبة أيديولوجيتها من خلال ما عرف بالتجربة والخطأ تنمو كل مرحلة في إطار المرحلة السابقة دون وجود فواصل زمنية قاطعة وهي:

مرحلة اقرار القانون والنظام ... وهي مرحلة توطيد أركان النظام الجديد وكسب تأييد الجماهير وتصفية المعارضة وقد برزت في هذه المرحلة أهمية الوحدة الوطنية كضرورة وإدراك الرئيس جمال عبد الناصر لوجود نوعين من الثورات أحداهما سياسية لتحقيق الاستقلال الوطني والحرية الوطنية والثانية اجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعي وكذلك ساد اعتقاد لدى الحكام الجدد بأن ظروف المجتمع المصري ليست مهيأة بعد للحياة الديمقراطية وأنه في حاجة إلى طاقات كل أبنائه ولذا كان شعار هيئة التحرير "الاتحاد والنظام والعمل" وقد استمرت هذه المرحلة منذ نهاية عام ١٩٥٢ حتى نهاية الفترة الانتقالية.

المرحلة الشعبية: التي استمرت من عام ١٩٥٦ حتى صدور القوانين الاشتراكية والميثاق الوطني والمقصود بمفهوم الشعبية هنا هو سمات الاتجاه الفكري للرئيس جمال عبد الناصر في هذه الفترة والتي تبلورت في رفض مفهوم الصراع الطبقى والنظر إلى المجتمع ككيان عضوي صاحب مصلحة واحدة وأن تطور المجتمع رهن اتحاد وتناسق جهود المواطنين وكان طرح دستور عام ١٩٥٦ للاستفتاء وصدوره بمثابة مؤشر على عودة المؤسسات التمثيلية وظلت الأحزاب السياسية غير مصرح بها ونص الدستور (المادة ١٩٢) على تشكيل الاتحاد القومي ليكون البوتقة التي ينخرط فيها الشعب بأسره لتحقيق الأهداف التي قامت من أجله الثورة وتعبئة

الجهود لبناء الأمة وتقوم فلسفة الاتحاد القومي على ركيزتي الديمقراطية الاجتماعية والوحدة الوطنية كشرطين لبناء المجتمع.

المرحلة الاشتراكية التي تمتد بين عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٣م ويمثل صدور الميثاق كوثيقة أيديولوجية تحدد مفهوم التنمية وأساليبها والرؤية المستقبلية للمجتمع محاولة لعلاج النقد الموجه للثورة بعدم وجود وثيقة فكرية لها وركز الميثاق على الاشتراكية كأداة لتعبئة موارد المجتمع ولخص أهدافها في الكفاية والعدل وحدد الميثاق مفهوم الديمقراطية حيث أكد أن الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية لا تقل أهمية عن الديمقراطية السياسية بل إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن إقامتها إلا على أساس من الديمقراطية الاجتماعية وأشار إلى حل الصراع الطبقي في إطار الوحدة الوطنية بتذويب الفوارق بين الطبقات مع تجريد الطبقات الرجعية من أسلحتها كشرط لسلمية حل الصراع وادخل الميثاق مفهوما جديدا إلى القاموس السياسي المصري هو "أعداء الشعب" وطبقا له فإن القوى صاحبة المصلحة في التطور الثوري والاشتراكي هي فقط التي يكون لها حق الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي والمشاركة في النشاط السياسي مع ضمان خمسين في المائة في التنظيمات السياسية للعمال والفلاحين.

وهكذا رفض النظام في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ – حتى منتصف السبعينيات مفاهيم التعدد السياسي والصراع الحزبي باعتبارها جزءا من العملية السياسية وكان التركيز على الوحدة الوطنية والتماثل وعلى عناصر الاتفاق السياسي وكان التنظيم السياسي الواحد هو الأداة لخلق التضامن والتعبير عن التكامل.

مرحلة الانفتاح الاقتصادي وبروز نمط جديد من الأفضليات الاقتصادية والسياسية خاصة منذ ١٩٧٤ وبدأت مجموعة الأفكار والمفاهيم التي شكلت البناء الفكري للنظام الحاكم في التغير فمن ناحية البناء السياسي قبل الرئيس السادات مبدأ التعدد الحزبي اعتبارا من عام ١٩٧٦ في إطار قيود معينة وأكد على عدد من الأفكار الليبرالية مثل سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية

المواطن وإن كان التركيز على مفهوم العائلة الواحدة التي تخلو من الصراع ظل السمة الأساسية في الخطاب السياسي في هذه المرحلة.

ومن ناحية البناء الاقتصادي اتخذ النظام سلسلة من الإجراءات ومن التشريعات للتحول نحو اقتصاديات السوق وفتح المجال أمام الاستثمار العربي والأجنبي.

المبحث الأول
المشاركة السياسية

يعود غياب المشاركة السياسية أو ضعف مستوياتها إلى:
أولا: عوامل تتعلق بطبيعة النظام السياسي.
ثانيا: عوامل ترتبط بالنخبة الحاكمة.
ثالثا: عوامل تتصل بطبيعة المجتمع.

أولا: العوامل المتعلقة بالنظام السياسي:

تشير الدراسات إلى أن السلطة السياسية بوصفه الإطار الرسمي لممارسة القوة في المجتمع المصري قد اتسمت بالمركزية الشديدة وهيمنة البيروقراطية وتضخم الجهاز الإداري ولجوء الحاكم إلى فرض الطاعة بالقهر والقسر واستخدم الدين كأداة الحاكم لتكريس الخضوع للسلطة السياسية وقد أدى قيام الحكومة بالعديد من المهم عبر الزمان إلى تكريس السلبية لدى الجماهير وعلاقتها بالسلطة السياسية.

ويمكن القول أن السمات الرئيسية لنظام الحكم في مصر تعود إلى الظروف السياسية والتنظيمية والتاريخية التي ارتبطت بنشأة حركة الضباط الأحرار كحركة عسكرية سرية لا تربط بين أعضائها أيديولوجية واحدة . هذه الظروف أثرت على أنماط السلوك السياسي لقادة ثورة يوليو فيما بعد وبالذات فيما يتعلق بنظرتهم إلى الأحزاب وأولوية عنصر الأمن والتداخل بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل وتفضيل العلاقات القائمة على الضبط والربط والخضوع الرئاسي والالتفاف حول قيادة فردية ويرتبط بذلك مفهوم الانضباط العسكري الصارم واتباع التسلسل القيادي في ممارسة السلطة.

وقد انعكست هذه الخصائص لتنظيم الضباط الأحرار على شكل وسمات نظام الحكم الذي تبلور بعد عام ١٩٥٢ وبالتالي على مفهوم وصيغ المشاركة السياسية ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١- المركزية الشديدة التي تتجلى في مركزية السلطة في إطار النخبة العسكرية دون مشاركة واضحة للمدنيين ومركزية السلطة في العاصمة ثم أخيرا تمركز السلطة في يد رئيس الجمهورية الذي يتمتع بسلطات دستورية واسعة.

وقد ارتبطت بمركزية السلطة سمة أخرى وهي الدمج بين السلطات ورفض مفهوم التوازن بينها فمنذ عام ١٩٥٢ سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية سواء من خلال أدوات قانونية ودستورية أو عبر ممارسات فعلية.

كما ارتبط بسمة المركزية الشديدة طغيان الجهاز الإداري واحتكاره للسلطة السياسية والاقتصادية والمتتبع لنمو البيروقراطية يجد أن فئة اجتماعية تشكلت داخل هذا الجهاز من خلال عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي وصار في أيدي هذه الفئة حوالي ٨٥٪ من وسائل الانتاج خارج الزراعة ومن تحليل ميزانيات الدولة في السنوات من ١٩٦٢ على ١٩٧٦ نجد أن عدد الوظائف العليا في غير شركات القطاع العام زاد بنسبة ٦١٪ خلال هذه الفترة وزاد الدخل الإجمالي لهؤلاء خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٣٠٪ بينما بلغ ارتفاع اعتمادات الأجور النقدية عن المجال نفسه في الفترة ذاتها ٥٣٪ وفي السبعينيات استمرت البيروقراطية في النمو رغم تقلص دور الحكومة والقطاع العام وارتفعت المصروفات والاستخدامات الجارية إلى حوالي ٤٧٤,٧٦ مليون جنيه في جميع مجالات التوظف والأجور والنفقات.

٢- السمة الثانية هي الاستغناء شبه الكامل عن الوظيفة السياسية للحزب سواء المتمثلة في صنع القرارات أو في نقل الاتجاهات الرئيسية في أوساط الرأي العام إلى القيادة أو في الدعوى للسياسات والقرارات التي تتخذها القيادة.

وتركزت هذه الوظائف في جهاز الدولة كجهاز سياسي وإداري وانحصر دور التنظيم السياسي في كونه سندا له أو واجهه للجهاز الإداري وتؤكد ذلك متابعة التنظيمات السياسية منذ عام ١٩٥٢ حيث لم يقدر لها القيام كبناء حزبي مستقل له وجود فعال وليس أدل على ذلك من أن أهم القرارات السياسية والمصيرية قد اتخذت في غياب هذه التنظيمات مثل تأميم قناة السويس أو الوحدة مع سوريا أو إجراءات التأميم وغيرها.

ونظرا المواطنون إلى التنظيمات السياسية منذ عام ١٩٥٢ على أنها جهاز من أجهزة الدولة وقنوات للاتصال في اتجاه واحد وأدوات للضبط والرقابة وكان من شأن ذلك أن هذه المؤسسات لم تتمكن من أن تكون أدوات للمشاركة أو لتمثيل التيارات السياسية المختلفة أو قنوات للتعبير عن المطالب.

٣-القيادة الكاريزمية أو التاريخية وهي وجود قيادة استثنائية في شخص عبد الناصر حيث تضافرت مقومات وقدرات شخصية وتفاعلت مع حاجة المجتمع الملحة إلى التغير لتضفي هذه السمة على عبد الناصر وقد استمد النظام السياسي المصري قدرا هاما من شرعيته من الشخصية الكاريزمية لعبد الناصر وعلاقته المباشرة بالجماهير.

٤-ضعف التنظيمات السياسية حيث تضافرت المركزية المفرطة وطغيان الجهاز الإداري والسلطة التنفيذية على غيرها من السلطات والقيادة الكارزمية في عدم نجاح نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٣ في إقامة التنظيم السياسي الخاص به وما يترتب على ذلك من عدم توفر قنوات للمشاركة السياسية.

وقد رسم الميثاق ملاح ديمقراطية الشعب العامل في الباب الخامس والتي تتلخص في الإيمان بقيمة الفرد في إطار الجماعة ورفض المشاركة السياسية لجماهير الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في التعبير وحدد أركانها في حق التصويت والتحرر من كل صور الاستقلال واللامساواه وتهديد مستقبله وإلغاء سيطرة طبقة من الطبقات والوحدة الوطنية وكفالة نصف مقاعد التنظيمات الشعبية للعمال والفلاحين.

وقد اعتمد النظام السياسي في هدم النظام القديم وإقامة مجتمع جديد على التوجه نحو إشباع المطالب الأساسية للطبقتين العاملة والمتوسطة وعلى تحالف قوى الشعب العاملة واستطاع أن يفرض وجوده ويكتسب مصداقية من خلال سلسلة ضخمة من الإنجازات كما تمكن النظام خلال الحقبة الناصرية بالقمع تارة والاستمالة تارة أخرى من تهميش واحتواء وعزل التيارات المعارضة وأبرزها التيار الماركسي والتيار الاسلامي.

أما الفئات الاجتماعية التي لحق الضرر بمصالحها وموافقها فقد بقي عداؤها كامنا غير أن قدرتها على الحركة السياسية كانت محدودة لأن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي صاغها نظام يوليو جردتها من كل أو معظم أسلحتها.

وبعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ واجه النظام ضغوطا ومطالب لمزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية باعتبارها المدخل الصحيح لمعالجة ما كشفت عنه الهزيمة من خلل وقصور في بيئة النظام غير أن تركيز الجهود لإزالة آثار العدوان ورفع شعار (لا صوت يعلو على صوت المعركة) أدى إلى تأجيل مناقشة صيغ المشاركة السياسية المطروحة.

ويمكن القول أن نظام عبد ا لناصر لم يواجه تحديا شعبيا لفلسفة النظام أو ركائزه وأن المطالبة بمزيد من الحرية والمشاركة جاءت لتعظيم فاعلية النظام وليس لتغييره أو تفويض ركائزه.

بعد رحيل الرئيس عبد الناصر سعي الرئيس السادات خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ الى إصدار مجموعة من القرارات واتخاذ سلسلة من الإجراءات مكنت لقوى الاجتماعية والسياسية المناوئة لفلسفة النظام وصيغة التحالف من العودة إلى ساحة العمل السياسي ودعم مراكزها وزيادة نفوذها وسارت علمية التغير على محورين أساسيين.

الأول: محور إقتصادى – اجتماعي يهدف إلى التحويل التدريجي للاقتصاد المصري ليعتمد على آليات السوق وقوانين الاقتصاد الحر.

والثاني: سياسي يهدف إلى انهاء صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التي يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي وفتح الطريق أمام صيغة جديدة تقوم على تعدد الأحزاب.

أن الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة تعدد الأحزاب لم يأت نتيجة لتطور طبيعي لعلاقات القوى الاجتماعية أو من خلال الثورة أو الانقلاب من جانب القوى المناوئة للنظام القائم وإنما تم بمبادرة من الرئيس السادات وبطريقة سلمية.

ويري البعض أن هذه المبادرة فتحت شهية قوى سياسية واجتماعية عديدة بدأت تسعى للحصول على حقوق ومكاسب لم تكن واردة أصلا في حسابات صانع القرار فحاول احتوائها أو قمعها وبالتدريج أصبح صانع القرار في موقف صعب فهو أن تراجع عن مبادرته كشف عن توجهه اللاديمقراطي وما يعنيه من فقدان كل أو جزء من رصيده داخليا وخارجيا وأن سار في الطريق حتى نهايته الطبيعية ربما واجه نظامه تحديا حقيقيا.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن تفسير التحول إلى صيغة التعدد الحزبي في مصر ؟

هناك عدد من الاعتبارات الموضوعية والشخصية أدت بالرئيس السادات إلى اتخاذ هذا القرار منها:

١- الفراغ الذي تركه غياب الزعامة الكاريزمية وصعوبة شغله وبالذات في علاقة النظام بالمواطنين وعزز من أزمة النظام نتيجة لغياب عبد الناصر الصراع على السلطة بين السادات ومجموعة من السياسيين فيما عرف باسم مؤامرة مراكز القوى واستخدام السادات لشعاري دولة المؤسسات وسيادة القانون.

٢- تنامي حركة سياسية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ تدعو الى السماح للتيارات المختلفة بالتعبير عن نفسها بحرية واستقلال وتوسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتزامن ذلك مع دعوة العديد من القوى وذوي الاتجاهات الفكرية والعقائدية إلى قيام تعدد الأحزاب وأن اختلفت الدعوة فالعناصر اليسارية رأت في تعدد الأحزاب فرصة لها للتعبير المستقل عن الرأي وإقامة أحزابها وتنظيماتها المستقلة وبعض التيارات الليبرالية رأت في تعدد الأحزاب استكمالا لمقومات الانفتاح الاقتصادي.

٣- بروز قوى اجتماعية نتيجة للتحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي أرادت بعض أجنحتها الربط بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي متمثلا في الليبرالية السياسية وتعدد الأحزاب وبالتالي أصبح الاتحاد الاشتراكي ومؤسساته والقيم التي عبر عنها حجر عثرة أمام ذلك التطور.

٤- التغير في توجهات السياسية الخارجية المصرية واتجاه القيادة السياسية إلى إقامة علاقات وثيقة مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة ورغبتها في إعطاء الانطباع للعالم الخارجي بوجود استقرار سياسي وحكم ديمقراطي.

٥- أما الاعتبارات الشخصية فيمكن إجمالها في ثقة الرئيس السادات في قدرته بحكم الشرعية التي حظي بها عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ على السيطرة على الموقف والتحكم في مسيرة التجربة.

ولكن التجربة لم تتطور في الاتجاه الذي تصوره أو أرادة لها السادات نتيجة للآثار المترتبة على عملية الانفتاح الاقتصادي وحركة القوى الجديدة وبدأت القيادة السياسية في مواجهة ما وصف بالمخاطر الناجمة عن التعددية الوليدة بإصدار تشريعات مقيدة للحريات مثل قانون حماية الوحدة الوطنية وقانون الأحزاب السياسية لوضع ضوابط الممارسة الحزبية وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وتعديل الدستور في مايو ١٩٨٠ لتنظيم الصحافة وإنشاء مجلس الشورى وعملت القيادة السياسية على تضييق قنوات التعبير السياسي والعمل على إسقاط مرشحي المعارضة والسيطرة على وسائل الإعلام.

وبدأ واضحا في أواخر عام ١٩٨١م أن النظام قد استنفذ كل الوسائل لإغلاق المؤسسات السياسية الرسمية في وجه المعارضة في الوقت الذي تضاعف فيه حجم المعارضة خارج هذه المؤسسات مما أدى إلى أزمة سبتمبر ١٩٨١ ولجوء السلطة إلى استخدام العنف في مواجهة المعارضة واعتقال عدد كبير من كافة الاتجاهت السياسية ونقل أعداد أخرى من الاساتذة والصحفيين والإذاعيين وإلغاء تراخيص عدد من الصحف ثم جاء العنف المضاد الذي بلغ ذروته باغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م .

وإذ ما انتقلنا إلى الإطار الدستوري فأن الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى وفاة الرئيس أنور السادات شهدت إصدار ثمانية دساتير وإعلانات دستورية بمتوسط تغيير دستوري كل ثلاثة أعوام ونصف الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشر عدم الاستقرار على المستوى الدستوري.

وقد شهد العهد الناصري وحدة ستة دساتير وإعلانات دستورية خلال ثمانية عشر عاما على حين شهد عهد السادات دستور وتعديل دستوري على مدى أحد عشر عاما على وقد صدرت معظم الدساتير والإعلانات الدستورية بقرارات جمهورية باستثناء دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٧١ والتعديل الدستوري في عام ١٩٨٠ فقد تم إقراراهم باستفتاءات شعبية.

وقد نص دستور عام ١٩٥٦ على أن إجراء الاستفتاء حق لرئيس الجمهورية (م ١٤٥) وتضمن أنواعا من الاستفتاء هي الاستفتاء على الدستور والاستفتاء التشريعي والاستفتاء على رئيس الجمهورية (م ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٨٩) ولم يخرج دستور عام ١٩٦٤ عن هذا الإطار بينما توسع دستور عام ١٩٧١ في حق الاستفتاء (م ٧٤) حيث نص على حق رئيس الجمهورية في إجراء استفتاء إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها (م ٧٦ ، ١٢٧، ١٣٦ ، ١٨٩ ، ١٩٣).

ويري البعض أن الاستفتاء أيا كان نوعه هو ضرب من ضروب المساندة وأسلوب للالتفاف حول حق التنظيمات السياسية وبالتالي فهو ليس ممارسة لعملية صنع السياسة أو اتخاذ القرار أو اختيار من يقوم بذلك.

غير أن الاستفتاء يعد من أهم مظاهر الحرية السياسية المباشرة ومن أكثرها إثارة للجدل، فالاستبداد السياسي كثيراً ما يضفي على نفسه صفة الشرعية عن طريق الاستفتاء خاصة في البلدان ذات الصيغة الواحدية في نظامها السياسي وترتفع فيها نسبة الأمية وتنخفض فيها درجة الوعي السياسي.

وبالعكس فقد يكون الاستفتاء لوناً من الديمقراطية المباشرة إذا اتسم النظام السياسي بالانفراج وارتفاع الوعي السياسي، وحسن اختيار موضوعات الاستفتاء وأحيط بضمانات قانونية وفعلية تكفل عدم الانحراف بأهدافه. فالاستفتاء يعني العودة إلى المجتمع السياسي في بعض الحالات لممارسة بعض مهام السيادة مباشرة.

ويلاحظ على الاستفتاءات التي أجريت خلال هذه الفترة ما يلي:

١ - أن نتائجها الرسمية كانت تتردد فيما بين ٤ , ٨٥٪ و ٩٨ , ٩٩٪.

٢- أن نسبة النشيطين جدا وهم المشتركون في الاستفتاءات بالنسبة للسكان في سن التصويت أقل من النصف حيث تتراوح ما بين ٤٢,٨٦٪، ٤٤,٣٦٪ فقط وهو ما يعني وجود شريحة واسعة جدا غير مشاركة.

٣- غياب الشريحة المتوسطة المشاركة أي التي تقتصر مشاركتها على مجرد التسجيل في الجداول الانتخابية ولا تمارس حقها في التصويت فهي تتراوح فيما بين ١,٥ ٪ و ٧٪.

٤- غياب المعارضة أو ضعفها الشديد فقد تراوحت بالنسبة للمقيدين بالجداول عموما بين ٠,٠١٪و ١,٤٥٪ وبالنسبة للسكان في سن التصويت بين ٠٠٥.٪ و ٧٤.٪.

وبالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية أخذ دستور عام ١٩٥٦ بأسلوب يجمع بين الانتخاب المباشر من الشعب وأعضاء الهيئة البرلمانية واقتصر دور المواطن على المشاركة بالتصويت، ولم يختلف دستور ١٩٦٤ عن ذلك إلا فيما يتعلق بإجراءات ترشيح مجلس الأمة لرئيس الجمهورية، فنص على ترشيح المجلس لرئيس الجمهورية عن طريق اقتراح ثلث الأعضاء وموافقة الثلثين بدلا من الأغلبية المطلقة في دستور ١٩٥٦ ثم العرض للاستفتاء العام . كما أخذ دستور عام ١٩٧١ الدائم بنفس القواعد بشأن ترشيح مجلس الشعب لرئيس الجمهورية واستفتاء المواطنين عليه و يلاحظ أن المشروع قد مال إلى تقييد فرصة المواطن في تولي منصب الرئاسة باشتراط موافقة مجلس الشعب عند الترشيح دستور (٦٤، ١٩٧١)، كذلك فانه عمد إلى إضفاء الطابع الشخصي وليس السياسي على عملية تولي منصب الرئاسة مما يفتح الطريق أمام التلاعب بالجماهير، هذا فضلا عن كونه عمل على تضييق دائرة المشاركة في المناصب العليا، فحرم على المواطن فرصة انتخاب نائب الرئيس وفرصة اختيار رئيس الوزراء باعتباره منتميا لحزب الأغلبية.

وقد جرت أربعة استفتاءات على الرئاسة في السنوات ١٩٥٦، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٧٧ أوضحت أن شعبية كل من الرئيسين عبد الناصر وأنور السادات بدأت منخفضة ثم أخذت في التصاعد وان المشاركة فى استفتاءات الرئاسة بدأت

منخفضة فهي أقل من النصف بالنسبة لمن لهم حق التصويت في المجتمع وهو ما يعني بالتالي اتساع شريحة عدم الاهتمام لتشمل ما يزيد على النصف، كما تكشف تلك الاستفتاءات عن أن المعارضة الواضحة المستقرة ضعيفة جدا في المجتمع وان كان اتجاهها العام نحو التزايد.

وتشير مراجعة بيانات الهيئة الناخبة في مصر خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٧٨ إلى أن حوالي نصف أصحاب الحق في المشاركة غير مقيدين بالجداول الانتخابية وذلك على الرغم من نص القانون على التسجيل التلقائي للمواطنين المسجلين بجداول الانتخابات من ٥,٤٥٥ مليون عام ١٩٥٧ إلى ٦,٧٥٠ مليون عام ١٩٦٤ ثم ٧,٤٥٠ مليون عام ١٩٦٩ إلى ٩,٥٦٤ مليون عام ١٩٧٦. عموما فان العبرة ليست بعدد المقيدين بجداول الانتخابات بل بعدد الذين يدلون بأصواتهم بالفعل.

أما فيما يتعلق ببعد مؤسسات المشاركة السياسية فنلاحظ أن العديد من الباحثين قد ركزوا على أهمية المؤسسات السياسية كضرورة لازمة لتحقيق المشاركة السياسية. ويقدم المجتمع المصري نموذجا لضعف المؤسسات وعدم استقرارها خاصة ، ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:-

١- الطابع البيروقراطي للعملية السياسية حيث اعتمد النظام بشكل رئيسي على الجهاز الإداري في تحقيق أهدافه لغياب التنظيمات السياسية الفعالة الأمر الذي أدى إلى طغيان الجهاز البيروقراطي. وساعد على تعظيم دور البيروقراطية في المجتمع المصري الولاء الكبير للقوي البيروقراطية للسلطة وتركيز السلطات.

٢- السمات الخاصة بالمجتمع المصري حيث تسيطر الدولة على كل شئ تقريبا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا كانت نشأة المؤسسات السياسية في كثير من الأحيان مصطنعة لا تحظى برضي الجماهير مما أفقدها القدرة والفعالية. ومما عزز هذا الوضع عدم وجود تقاليد راسخة للمؤسسات في المجتمع.

٣- طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وسيادة النظرة الأمنية وهو ما يعود إلى طبيعة نشأة حركة الجيش، والاعتماد على العسكريين، والالتفاف حول القائد الفرد، وانتهاج أسلوب التجربة والخطأ مما أدى إلى زيادة معدل التغير في المؤسسات.

وقد تضاءلت أهمية المؤسسات السياسية إلى حد بعيد خلال العهد الناصري، واتسمت بالهامشية والمحدودية وانخفاض تأثيرها داخل النظام السياسي، ويفسر البعض ذلك بسمو الشخصية الكاريزمية لعبد الناصر باعتبارها من العوامل الهامة التي أعاقت عملية بناء المؤسسات. وقد تجاذب العهد الناصري عاملان متناقضان في هذا الصدد تمثل الأول في الرغبة في أيجاد تنظيمات تعتنق مبادئ وأفكار عبد الناصر، أما العامل الثاني فهو الخشية من ظهور مؤسسات يمكن أن تمثل قوة منافسة ولكن كثرة التعديل والتغيير أعاقت محاولة إرساء الكاريزما في المؤسسات.

أما في عهد السادات فقد تزايدت الأهمية النسبية للمؤسسات خاصة في النصف الأول من السبعينات مع رفع النظام شعاري دولة المؤسسات وسيادة القانون، وهو ما يمكن تفسيره بالرغبة في شغل الفراغ الذي تركته القيادة الكارزيمية من ناحية والسعي لدعم شرعية القيادة الجديدة للرئيس السادات من ناحية أخرى.

وشهد النصف الثاني من السبعينات أضعافا لدور المؤسسات من خلال محاصرة الأحزاب وحل برلمان ١٩٧٦، والعمل على إسقاط مرشحي المعارضة وتقييد نشاطها وتضييق قنوات المشاركة السياسية والتعبير السياسي.

وهكذا يعبر عهد السادات عن درجة من الاستمرارية لما كان سائدا في العهد الناصري وفي مقدمتها عدم استقرار المؤسسات السياسية.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالنخبة:ـ

وترتبط هذه العوامل بالقيم واتجاهات النخبة ومدي إيمانها بالمنافسة السياسية والمشاركة والتعبئة وأولوية المشاركة في سلم أولوياتها. وقد اعتقد كل من الرئيسين عبد الناصر وأنور السادات في قدرة الفرد على التغيير، فعبد الناصر كان يعتقد في نظرية الرجل العظيم الذي يستطيع أن يحول مصر إلى دولة قوية ويعيد كتابة التاريخ

ويبدو أنه تأثر بهذه الفكرة من خلال قراءته لسير العظماء أمثال غاندي ونابليون وقيصر والإسكندر الأكبر وبسمارك وتشرشل. كما أشار في فلسفة الثورة إلى أن هناك دورا بطوليا ينتظره في بناء مصر الحديثة.

وأشار الرئيس السادات في كتابه "البحث عن الذات" أكثر من مرة إلى أن القدر قد رسم له دورا معينا ليغير مجرى التاريخ. وكان يرى نفسه كصانع للتاريخ بينما عبد الناصر يرى ذاته ودوره كعاكس لمطالب الجماهير أكثر منه صانع لأحداث تاريخية بل عادة ما كان يضع الجماهير باعتبارها القائد الأساسي كما عبر الرئيس عبد الناصر عن عدم محورية دور الفرد في خطاب التنحي.

وبالنسبة لنظره الرئيس عبد الناصر إلى المواطنين فأنه يرى في الشعب قائدا ومعلما، وحرص على مخاطبة الشعب دائما بالعبارة الشهيرة "أيها الأخوة المواطنون" وهو ما يعكس رؤيته لهم كأخوة لهم حقوق المواطنة وهي نظرة تتلاءم مع نظرته لدوره كمجرد أداة تعبر عن طموح هذا الشعب.

أما الرئيس السادات فقد قدم تصوره للشعب المصري ورؤيته للعلاقة بين الشعب وقياداته السياسية على أنهم أشبه بالعلاقة الأبوية، وأن أحب الألقاب أليه هو لقب كبير العائلة المصرية، لذا فقد حرص على استخدام تعبيرات مثل أولادي وبناتي عند مخاطبة الشعب المصري. وبناء على ذلك فان أي انتقاد يوجه إلى سياسيات النظام يعد خروجا على تقاليد القرية وتجاوزا لا يصح بين أفراد العائلة الواحدة، وهو ما يتلاءم إلى حد كبير مع رؤية السادات لنفسه كصانع للأحداث من حوله وأنه أعطي للشعب حريته وأتاح له فرصة ممارسة الديمقراطية.

وقد أدت مجموعة من القيم والتقاليد المتعلقة بالممارسة السياسية في مصر إلى سيطرة الرئيس على عملية صنع القرار السياسي وتركيز القوة في يد القائد الفرد.

وقد استند نظام عبد الناصر على قاعدة تحالف يضم العمال والفلاحين وأبناء الطبقات الوسطي المستفيدة من ممارسات النظام، وظل هذا التحالف قائما حتى هزيمة عام ١٩٦٧ حيث ابتعدت عنه فئات أخري، ومقابل هذا كان هناك تحالف مضاد يضم شرائح كبار الملاك ورجال الأحزاب وجماعة الأخوان المسلمين وبعض

الليبراليين، وظل هذا التحالف المضاد محدودا في الحجم والقوة حتى عام ١٩٦٧ حيث اكتسب بعضا من القوة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى تمتع عبد الناصر بتأييد شعبي جارف يكمن في قدرته على الاتصال المباشر بالجماهير واقتناع الجماهير بتعبيره عن آمالها وأحلامها. ومن هنا اكتسب النظام خلال الفترة من ١٩٥٤-١٩٧٠ شرعيته وتركز القرار في يد عبد الناصر والمجموعة المحيطة به وغالبيتهم من العسكريين وبعض التكنوقراط والبيروقراطيين.

وقد سعي النظام لاستيعاب الضغوط التي تعرض لها منذ منتصف الستينات وبعد هزيمة عام ١٩٦٧ من خلال العديد من الإجراءات مثل تصفية الحراسات، وإعطاء قدر أكبر من الحرية داخل التنظيم السياسي الواحد القائم آنذاك.

من ناحية أخرى استند نظام الرئيس السادات على تحالف اجتماعي يضم القوي الاقتصادية التي أضيرت من العهد الناصري، وبعض قيادات القطاع العام ذات الطموح، والرأسمالية المصرية، والجماعات الدينية وأسقط السادات معظم شعارات المرحلة السابقة خاصة بعد حرب ١٩٧٣، بينما تكون التحالف المضاد من العمال والفلاحين والموظفين الذين لحق بهم الضرر من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي، واستطاع الرئيس السادات السيطرة على المركز الرئيسي لصنع القرار بعد اجراء عدة تغييرات هيكلية وعملية الأمر الذى أدى إلى زيادة دور مؤسسة الرئاسة فى الحياة السياسية المصرية، وتعرض النظام لضغوط عديدة أدت إلى أزمة شديدة في مطلع الثمانينيات ومواجهة المعارضة بأساليب العنف، وانتهت الأزمة باغتيال رأس النظام في أكتوبر عام ١٩٨١.

ولقد برر عبد الناصر رفضه لموضوع الأحزاب والتعددية السياسية والمنافسة بحاجة المجتمع إلى الوحدة الوطنية في مرحلة البناء، ولم ير في الأحزاب سوى أداة لتفتيت قوى الشعب، وثغره يتسلل منها النفوذ الأجنبي كما رفض الديمقراطية الليبرالية باعتبارها ديمقراطية شكلية استنادا إلى تجربة مصر قبل الثورة.

وأبدي الرئيس السادات إيمانا راسخا بهذه المبررات حتى إعلان العودة إلى الأحزاب في عام ١٩٧٦ حيث سلم بأهمية المؤسسات الديمقراطية، وأشار إلى اختلاف درجة النضج الاجتماعي والسياسي والثقافي في مصر ودعا إلى التدرج في تطبيقها طبقا لنضج وتطور المجتمع في تنفيذ التجربة الحزبية المقيدة.

ثالثا: العوامل المرتبطة بالمجتمع المصري

إن الإقبال على المشاركة السياسية يتطلب في جانب منه شيوع ثقافة سياسية في المجتمع تتضمن الإيمان بضرورة المشاركة والإحساس بالمواطنة والثقة في السلطة العامة والتوجه بالولاء إلى النظام السياسي، بعبارة أخرى توفر قيم واتجاهات وسلوكيات مواتيه للمشاركة السياسية، ومن هنا فليس غريبا أن تتردد شعار "إعادة بناء الإنسان" في سياق الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل.

وتشير مجموعة من الدراسات إلى أن علاقة المواطن بالنظام السياسي في مصر تتسم بنوع من السلبية، والشك، واللامبالاة، والشعور بالعجز، والدونية، والخوف، وتالية الحكام. وأسهم في ترسيخ هذه السمات لعلاقة المواطن بالسلطة في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٨١ ما يلي:-

البناء الاقتصادي، ويمكن التعرض فيه للأوضاع الطبقية، فهناك عدة شروط لابد من توافرها في التركيب الطبقي المجتمع لتفادى الاستقطاب الاجتماعي، وتعظيم السيولة والتعامل بين الفئات المختلفة وبالتالي لتسهيل الإقبال على المشاركة السياسية منها الحراك الاجتماعي ومحدودية الفوارق الطبقية وتنامي حجم الطبقة الوسطي.

وكان طبيعيا أن يترتب على الإجراءات الرامية لإعادة توزيع الدخل والثروة القومية سواء بقوانين الإصلاح الزراعي، أو من خلال تحديد الحد الأدنى للأجر، وقوانين توزيع الأرباح وغيرها تغيير في ملامح البنيان الطبقي في مصر حيث أضحي أقل جمودا عما كان عليه عشية قيام الثورة، وتوفرت إمكانية الحراك الاجتماعي والسيولة بين الطبقتين العليا والمتوسطة خلال الستينات. وفي السبعينات

شهد الاقتصاد المصري تحولا هيكليا، وساهمت السياسات التي اتبعت في تدهور أوضاع فقراء الريف حيث ارتفعت النسبة المئوية لعدد الأسر دون خط الفقر من ٢٦,٨٪ في عام ٦٤/ ٦٥ إلى ٤٤٪ في عام ٧٤/ ١٩٧٥ وبدأ التفاوت في توزيع الدخل يتزايد ، وظهرت قوى جديدة تملك المال أو مصادر القوة الاقتصادية وهكذا فان التركيب الطبقي خلال هذه الفترة شديد الوعورة والمسافة الفاصلة بين القمة (١٠٪) والقاع ما زالت واسعة بل وتزداد اتساعاً والحراك الاجتماعى يكاد يكون مقصور على الطبقات المتوسطة والعليا دون الطبقات الدنيا والمتوسطة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم الطبقتين المتوسط والعليا لا يتجاوز أكثر من عشرين في المائة من مجموع السكان.

ويشير تقرير للبنك الدولي عام ١٩٨٠ إلى أن ٢١,٥٪ من الدخل القومي كان يذهب إلى ٥٪ من السكان بينما أن ٢٠٪ كان عليهم العيش بـ ٥٪ من الدخل القومي. كما أشارت الإحصائيات إلى أن ٤٤٪ من سكان الريف و٣٣٪ من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر.

وعلى صعيد آخر، فانه في ظل اقتصاد يسيطر القطاع العام على غالبية قطاعاته ويتضخم فيه الجهاز الإداري للدولة، يصبح التساؤل عن تأثير ذلك على تكوين الفرد واتجاهاته. ففي مصر يوجد جهاز بيروقراطي عتيق لا يتسم بالمرونة الكافية لإتاحة الفرص للأفراد للخلق والإبداع، ويؤدي احتكاك الأفراد بهذا الجهاز البيروقراطي إلى التأثير على اتجاهاتهم السياسية، وإشاعة روح السلبية واللامبالاة وإيجاد نوع من الاغتراب الاجتماعي.

كذلك يتسم النظام المهني لأسباب شتي بالجمود وضيق الفرص، فلقد أدى نظام توزيع الخريجين بواسطة القوى العاملة إلى تضييق مجال الاختيار أمام طالب التوظف وتؤدى هذه الممارسات إلى إحساس الفرد بعدم امتلاك حقه في اختيار المهنة التي يرغب في الانتماء إليها.

البناء الاجتماعي، ومن أهم عناصره طبيعة البناء الأسرى، ذلك أن تأثيرا بالغا على التكوين النفسي له، من هنا تكتسب الأسرة أهمية خاصة في شيوع قيم المشاركة

والحوار، وحرية اتخاذ القرار، والمساواة، أو قيم الخضوع والامتثال، وعدم القدرة على اتخاذ القرار طبقا لنمط التعامل الأسرى وإدارة شئونها. فقد اقترن شيوع نمط الأسرة الممتدة في مصر لفترة طويلة بوجود تنشئة اجتماعية تسلطية تؤكد على طاعة وانصياع الصغير للكبير، والأنثى للذكر نموذج أعلى في السلوك الأسرى المثالي.

ونتيجة لظروف اقتصادية شتى فهناك شواهد ميدانية على حدوث تغيير حقيقي في بناء الأسرة ووظائفها في المجتمع، فلم يعد نمط الأسرة الممتدة شائعا في ريف مصر وأصبحت الأسرة النواة هي أساس البناء الاجتماعي في أكثرية القرى، الأمر الذي أدى مع تزايد موجات الهجرة من الريف إلى المدنية والى الدول العربية إلى حصول الأبناء على سلطات أوسع في إدارة شئونهم . وفي حضر مصر تغيرت قيم التعامل الأسرى لظروف اجتماعية واقتصادية مثل تعليم البنات واشتغال المرأة وزيادة نصيبها من الاستقلال الاقتصادي شاركت مع التعرض لوسائل التنشئة الأخرى إلى زيادة قدرة الفرد على اتخاذ القرار.

هذا التحول في النسق العائلي استتبع تغيرا في أسلوب التنشئة الأسرية رغم استمرار سيادة النمط السلطوي الأبوي. والخلاصة أنه قد حدث تغيرا إيجابي في نسق القيم والاتجاهات الأساسية للمواطن المصري كان لابد أن يصب في النهاية في معين الرصيد الإيجابي لزيادة قدرته على اتخاذ القرار.

وتقودنا النقطة الأخيرة إلى مناقشة أثر التحضر على التنشئة وبالتالي على المشاركة السياسية خاصة وان تيارا متواصلا من الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضريةقد حدث لأسباب اقتصادية تتصل بتحسين ظروف المعيشة، وأخرى نفسية تتصل بالرغبة في التحرر من قيود الحياة الريفية والتمتع بالخدمات الصحية والتعليمية المختلفة. ويلاحظ أن معدل النمو الحضري بسبب الهجرة الداخلية مرتفع حيث زادت نسبة سكان المدن من ٣٣٪ عام١٩٤٧ إلى ٤٣٪ عام ١٩٧٣ كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (٥) معدل النمو الحضري ٤٧-١٩٧٣م.

السكـــان بآلاف		معـدل الزيـــادة		نسبة الحضر إلى إجمالي السكان ٪
الحضر	الريف	حضر	ريف	
٤٧ ٦٣٦٣	١,٢٦٠٤	----	----	٣٣٪
٦٠ ٩٨٦٤	١,٦١٢٠	٤,٧٧	١,٢٨	٣٧٪
٦٦ ١,٢١٤٠	١,٧٨٠٤	٥,٢٠	١,٩	٤٠٪
٧٣ ١,٥٢٣٦	١,٩٩٨٦	٥,٤٣	٢,٣١	٤٣٪

ويؤدي الارتباط بالريف إذا لم يغير من نمط حياة المهاجر إلى فقدان التحضر مدلوله كمصدر مؤثر على المشاركة السياسية، كما أن التحضر قد يعرض المواطن لمشاكل وأعباء معيشية لا تمكنه من استغلال إمكانيات الحضر في الاهتمام والمشاركة السياسية.

وتشير الدراسات إلى أن الإقبال على التصويت يتناسب عكسيا مع درجة التحضر. وأن المحافظات الأقل تصويتا هي أكثر محافظات مصر تحضر.

أن تحديد فئات المواطنين التي تشارك بفاعلية أكثر من غيرها يعتمد على مجال المشاركة، وإذا حاولنا رصد مؤشرات للمشاركة في مصر، فيمكن القول أن مشاركة الرجل أكثر من مشاركة المرأة، كما أن فئات المشاركة في الريف أكثر من مثلها في المدن لسهولة الأوضاع الاجتماعية ووجود وصلات وترابط بين المواطنين. كما أن فئات العمر المتوسط (٣٠-٦٠سنة) تكون أكثر مشاركة من غيرها لتمتعها بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ووجودها في مواقع العمل الحكومي أو الحزبي أو النقابي.

وبالنسبة لتأثير وسائل الاتصال الجماهيري تلعب خاصة الإذاعة دورا متزايدا في التنشئة السياسية بإيجاد ثقافة سياسية ملائمة للمشاركة السياسية. وهناك دراسات

عديدة تناولت العلاقة بين وسائل الاتصال والمشاركة السياسية من أبرزها دراسة د. محمود عوده حول "أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي"، ودراسة جوردون هيرابا ياشي ود. فتح الله الخطيب حول "أثر الاتصال على الوعي السياسي"، ودراسة إبراهيم أبو اللغد حول "أكثر أدوات الإعلام فاعلية في نقل الرسائل الاتصالية داخل المجتمع المصري" ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات ، أن وسائل الاتصال الجماهيري خاصة الإذاعة تلعب دورا هاما في نقل القيم الجديدة ونشر المعلومات والمعرفة السياسية، وتحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي، ومساندة الأهداف والبرامج القومية، مع ملاحظة أن فرص التعرض لوسائل الاتصال المسموعة والمرئية أكثر من نظيرتها المكتوبة لأسباب تتعلق بمستوى الدخل والتعليم ووقت الفراغ.

وأخيرا فان تأثير التعليم في عملية التنشئة تتجلى في أن مؤسساته تؤدي إلى تنمية مدارك الفرد، وتطوير أحساسة بالمواطنة وزيادة وعيه الاجتماعي والسياسي، ومن هنا فان مضامين المقررات والكتب الدراسية وأساليب التدريس وطبيعة العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وكذلك الأنشطة الطلابية تؤثر على تشكيل شخصية الطالب وتلعب دورا أساسيا في تحديد معالم الثقافة السياسية.

ولعل أبرز سمة للنظام التعليمي في مصر أنه يقوم على الذاكرة والحفظ ولا يقوم على تنمية التفكير، وتنشئة الطفل على مثل هذا النمط التربوي يحرمه من فرصة تنمية إمكانيات التفكير الناقد والسلوك المشارك.

وقد أوضحت دراسات حول مضمون الكتب المدرسية والتنشئة السياسية أن هناك تركيز شديد حول دور الحكومة باعتبارها مصدر القرارات، ولا تتناول دور المواطن إلا بشكل عارض. وتشير المقررات الدراسية إلى أن الحكم المحلي والأحزاب السياسية باعتبارها منحة من الحاكم وليست حقا للمواطن وتؤكد على دور الفرد في صنع التاريخ.

بعبارة أخرى تسعي الكتب المدرسية إلى خلق ثقافية سياسية تمجد الحاكم والدعاية له أكثر من تكوين شخصية مشاركة واعية بدورها من قيمة الحوار والمناقشة، ويعمل المناخ التربوي على خلق إمكانيات القهر والإحباط والاغتراب

أكثر من تشجيع الإبداع والمشاركة والانتماء، ويتسم هذا المناخ بالطابع التسلطي والتلقين.

ولقد تعرضت عملية تسييس التعليم في مصر لعمليات مد وجزر ساد معظمها ولاسيما في السبعينات الاتجاه نحو فصل التعليم عن السياسة مما يؤدى إلى سلب التعليم دورة في تنمية الوعي السياسي وتفريغ العملية التعليمية من مضمونها وما يترتب عليها من سلبية واغتراب مستقبلا كما اتسم المقرر القومي الذي أضيف إلى مفاهيم التعليم وتعرض للتبديل مرارا بطابع الدعاية والتلقين والتمجيد للنظام.

يضاف إلى ذلك أن الواقع التعليمي ليست لديه إمكانيات تنشئة الإنسان المشارك، فمناهج التعليم والتشريعات تنمي القيم الفردية على حساب العمل الجماعي وتزرع السلبية الناتجة عن الخوف.

من أخطر التحديات التي تواجه العملية التعليمية وتؤثر على المشاركة السياسية انتشار الأمية الهجائية حيث تشير إحصاءات عام ١٩٧٦ إلى أن أقل نصف المصريين لا يستطيعون القراءة والكتابة بسبب عدم الاستيعاب الكامل في التعليم الأساسي، واللجوء إلى الأساليب التقليدية للتعليم لمواجهة هذا التحدي. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الأمية والإقبال على التصويت.

والواقع أنه ليس هناك علاقة واضحة ثابتة بين الأمية والتصويت في المجتمع ، وتشير الدراسات إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على السلوك التصويتى اقتصادية وسياسية واجتماعية منها توزيع الدخل ونفوذ الأحزاب والعوامل النفسية للناخب ومدى خضوعه في علاقته بالسلطة السياسية ومدى التزام المواطن بالجماعات وأوضحت هذه الدراسات أن معدلات التصويت في المحافظات التي تتسم بارتفاع نسب الأمية تصل إلى أقصي درجاتها.

وقد حظي التعليم باهتمام خاص من ثورة ٢٣ يوليو وحدث توسع هائل في مراحل التعليم المختلفة للرغبة في إعداد كوادر مصرية وتحقيق تكافؤ الفرص، ومع أن هذا التوسع كان على حساب نوعية المدرسة، والمدرس، والمناهج، وطرق التدريس لكنه فتح قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الدنيا.

المبحث الثاني
الصيغ المطروحة للمشاركة السياسية

لم يستقر النظام السياسي على صيغة واحدة للعمل السياسي والشعبي، وشهدت الحياة السياسية والحزبية خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٨١ ما يقرب من ثماني مراحل زمنية متباينة اختلفت فيها أشكال وأنماط التعبير السياسي، ولم تكن المشكلة في تعدد المراحل التاريخية وإنما في تعدد الأفكار والشعارات المعبرة عنها، وهو ما يعود إلى طبيعة النظام السياسي في مصر، والتحدي الخارجي الذي واجهه، والتفاوت في رؤية أعضاء النخبة الحاكمة، والتغييرات الكبرى التي شهدها المجتمع ، إلى جانب ضعف مؤسسات النظام السياسي وارتباطها بجهاز الدولة وعدم قدرتها على استيعاب القوى السياسية الأخرى وفيما يلي عرض لتطور أطر المشاركة السياسية .

أولاً: الأحزاب السياسية:

شهد التنظيم السياسي في التجربة المصرية ثلاثة أشكال متتابعة قبل أن يتحول إلى التعدد الحزبي وهي علي التوالي :-

١-مرحلة الحزب الواحد :

هيئة التحرير التي تكونت في ٢٣يناير ١٩٥٣ لملء الفراغ الناجم عن حل الأحزاب وتكتيل المساندة الشعبية للنظام الجديد ، ورفعت الهيئة شعار " الاتحاد والنظام والعمل" بهدف تحقيق عدالة اجتماعية وتنمية الاقتصاد القومي وكفالة الحقوق والحريات الأساسية . و مثلث الهيئة أول تعبير تنظيمي عن خروج النخبة من العمل السرى إلى العمل الجماهيري الواسع . ومن أهم الأدوار التي قامت بها الهيئة مساندة عبد الناصر في صراعه ضد اللواء محمد نجيب . ومساندة النخبة ضد النخب المضادة وتعزيز مركزها ألا أن الهيئة أخفقت في أداء وظيفتها الأساسية كتنظيم سياسي لأسباب عديدة منها عدم وجود ضوابط للعضوية ، ونقص الخبرة

السياسية والممارسة لدي قادتها ،وغلبة السمة الإدارية بالإضافة إلى عدم وجود أيديولوجية محددة.

ويبدو أن الإجراءات التي اتخذت من قبل النخبة الجديدة تجاه الأحزاب والنخب الأخرى المضادة وأعمال قوانين الطوارئ أدت إلى أحجام قطاعات واسعة من الجماهير عن النشاط السياسي و بالتالي أخفقت هيئة التحرير في أن تكون أداة تعبئة ومشاركة واقتصر دورها علي الدور الخدمى.

ب - الاتحاد القومي من ١٩٥٧-١٩٦١ وهو ثاني حلقات التنظيم السياسي

الواحد الذي شكل تحت شعار كل المواطنين أعضاء في الاتحاد وحدد الدستور مهامه فى التنسيق بين كل الإتجاهات فى الدولة ، و إبعاد الاتجاهات المعادية ، والعمل كقناة اتصال بين الحاكم والمحكوم ،وكأداة لمنع الصراع الطبقي في سبيل تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني.

وقد وجهت للاتحاد القومي عدة انتقادات منها خضوعه للجهاز الإداري ، وتسلل العناصر الإقطاعية والرجعية إلى قيادته ، وعدم وجود برنامج واضح لتنفيذ التغيير وغياب الأيديولوجية ، علاوة علي العيوب التنظيمية التي عانت منها هيئة التحرير وساهمت التطورات السريعة التي شهدها المجتمع المصري خلال هذه الفترة مثل التحول إلى النظام الاقتصاد الموجة ، والوحدة والانفصال مع سوريا في إخفاق الاتحاد القومي .

وقد اقتصر دور الاتحاد القومي علي أقامه المهرجانات والاحتفالات و إضفاء الشرعية علي الحركة السياسية كواجهة لاختيار أعضاء السلطة التشريعية ، بعبارة اكثر وضوحاً اخفق الاتحاد القومي في تهيئة مناخ المشاركة السياسية .

ج- وجاء الاتحاد الاشتراكي العربي من ١٩٦٢-١٩٧٦ وكأن بمثابة الحلقة الأخيرة في التنظيم السياسي الواحد وعبر عن تحالف قوي الشعب العامل في ظل وثيقة فكرية هي الميثاق ،وضم في عضويته نحو سدس أو سبع تعداد الشعب المصري الأمر الذي عكس رغبة النخبة في أن يكون تنظيماً شعبياً .

وتبدو صورة المشاركة للاتحاد الاشتراكي كبيرة للغاية من الناحية العددية حيث وصل عدد الأعضاء العاملين فيه في يوليو ١٩٦٤ إلى ٤,٨٧١,٩٥٢ وفي عام ١٩٧١م ٤,٦٦٠,٩٢٤، وكأن عدد المرشحين في انتخابات الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٨م ١٨٠الف مرشح في ٧٥٨٠ اساسية وحدة في عام ١٩٧١م . هذه الأرقام تعكس ضخامة هيكل الاتحاد الاشتراكي وخططه لملء مراكز المعارضة المحتملة، وتوجيه واحتواء الصراع الاجتماعي والسياسي وإعطاء الإحساس بالانتماء والمشاركة لدى الأعضاء.

ويؤيد ذلك قيام الاتحاد الاشتراكي على أساس الازدواجية في التنظيم فهو يتسع لأفكار متباينة ويسمح بتعدد الآراء كتنظيم جماهيري وبداخله التنظيم الطليعي كجهاز سياسي متجانس يقود التحالف الواسع.

لكن دراسة أهداف الاتحاد الاشتراكي توضح أنه كان منظمة تعبئة وتوجيه أكثر منه مؤسسة مشاركة. ولعل ما يؤكد ذلك تحديد نسبة في جميع المستويات للعمال والفلاحين باعتبارها الفئة التي طال حرمانها من حقوقها السياسة. ويبدو أن فعالية التنظيم السياسي كوعاء لتنظيم المشاركة السياسة كانت أقل كثيرا مما تدل عليه أرقام العضوية حيث بدا عجزه واضحا في تنشيط المشاركة في ظل سيادة عدم الاهتمام بين قطاعات واسعة من الأعضاء، وأحد المؤشرات الهامة هنا هي اشتراكات العضوية، ففي مايو عام ١٩٦٨ على سبيل المثال لم يزد عدد المسددين لاشتراكاتهم عن ٤٠٪ غالبيتهم من العمال والفلاحين الذين كانت تخصم اشتراكاتهم روتينيا. وقد أسهمت عوامل عدة في تفريغ الاتحاد الاشتراكي من مضمونه كوعاء للتعبئة والمشاركة السياسية منها:

تسلل القيادات الإدارية إلى المناصب القيادية، وطبع العمل داخل التنظيم السياسي بطابع مكتبي إداري يتماشى مع تقاليد البيروقراطية ولا يعكس صورة موضوعية للرأي العام.

نشأة الاتحاد الاشتراكي بقرار من السلطة التنفيذية مثله مثل هيئة التحرير والاتحاد القومي مما أدى إلى سيطرة السلطة التنفيذية على مستوياته المختلفة وخاصة

النخبة التنفيذية العليا وتحوله إلى أداة للسيطرة السياسية بدلا من أن يكون قناة اتصال بين القيادة السياسية والجماهير.

- النظر إلى عملية الانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكي باعتبارها مسألة روتينية اكثر منها مسالة اختيارية سواء بدافع الخوف أو الانتهازية السياسية، باعتبار أن بناء التنظيم السياسي تم من جانب السلطة السياسية القائمة ،و أن كأن هذا لا يمنع أن هناك جماهير واسعة سعت للانضمام بدافع ممارسة حقها في المشاركة السياسية .
- النظر إلى التنظيم السياسي باعتباره أداة لتدعيم النظام السياسي ، وليس أداة للمشاركة التطوعية من جانب المواطنين في الحياة السياسية .
- قيام الاتحاد الاشتراكي علي أساس التصنيف المهني لا السياسي ، وتعبر عن ذلك مشكلة تعريف العامل والفلاح والجدل الذي دار حولها حيث أن المشاركة السياسية تفترض أن للمواطن موقفاً سياسياً أو رأياً يعبر عنه.

٢ـ مرحلة التعددية الحزبية

حرص نظام الرئيس السادات طوال الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣ علي تأكيد الاستناد إلى المبادئ التي أرساها الرئيس عبد الناصر، غير انه بعد اخفاق نظام التنشئة السياسية للاتحاد الاشتراكى فى بث الثقافة السياسية التى تدعو الى المشاركة الشرعية التي اكتسبها النظام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بدا في الاستناد إلى أسس ومبادئ بدأت ملامحها في الظهور في عام ١٩٧٤ بصدور ورقة أكتوبر ، وورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ، وقانون استثمار راس المال العربي و الأجنبي ،وشكلت هذه الأوراق ألا ساس الفكري والاقتصادي والاجتماعي لمشروع الرئيس السادات . وأدت محاولات تطبيق هذه المبادئ إلى واقع جديد أدي في النهاية إلى إعلان التعددية الحزبية المقيدة وصدور قانون الأحزاب .

ومن السمات المميزة لنظام التعددية الحزبية في مصر ما يلي:-

- أن نشأة الأحزاب قد جاءت من خلال قرار سياسي أصدره الرئيس السادات
- أن نطاق التعدد الحزبي محدد للغاية وأن حرية تكوين الأحزاب مقيدة حيث لم توافق لجنة الأحزاب السياسية علي إنشاء أي حزب جديد باستثناء الأحزاب

الثلاثة، وكانت مبادرة السادات ضرورية للسماح بشرعية حزب الوفد الجديد وحزب العمل الاشتراكي كما حظرت التعديلات التي أدخلت علي قانون الأحزاب في عام ١٩٧٩م إعادة تشكيل الأحزاب التي كانت قائمة قبل الثورة.

- وجود حزب مهيمن رغم قبول مبدأ التعدد ووجود عدد من الأحزاب الصغيرة . والحزب المهيمن هو حزب الحكومة وله الأغلبية الساحقة في مجلسي الشعب والشورى وينتمي إليه كل المحافظين ، و تسانده كافة وسائل الأعلام القومية
- أن الأحزاب القائمة لا تعبر عن كل القوي السياسية والاجتماعية ، حيث أن السمة الأساسية للنظام الحزبي هي التضييق المتزايد الأبعاد، فقد ادخل القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعية قيودا عديدة علي نشاط الأحزاب.
- من سمات الهامة لتجربة تعدد الأحزاب في مصر حتى ١٩٨١ التوتر الذي ساد علاقة الحزب الحاكم بأحزاب المعارضة ، وقد تصاعد هذا التوتر في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ ووصل إلى الذروة في أعقاب التصديق علي اتفاقيتي كامب ديفيد ، ثم اخذ يتحول إلى صدام منذ مايو ١٩٨١ حتى انتهي بأزمة سبتمبر الشهيرة.
- أن الهياكل التنظيمية للأحزاب تتسم بالضعف بصفة عامة وأن اختلفت الأسباب وترتبط بذلك محدودة العضوية في الأحزاب ، حيث أن حجم العضوية في الأحزاب القائمة في هذه الفترة لم يتجاوز ثلاثة ملايين عضوا من أجمالي عدد السكان البالغ ٣٩ مليون نسمة بنسبة ٧,٧٪ وأن أفكار هذه الأحزاب تعبر عن اتجاه إصلاحي في إطار النظام السياسي القائم.

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة الذين يعرفون عدد الأحزاب ١٣٪من العينة أما نسبة الذين لا يعرفون بوجود أحزاب فتصل إلى ٧٠٪.

وهكذا حاول الرئيس السادات تطبيق نوع من التعددية المقيدة لأداء وظيفة معينة دون مشاركة القوي السياسية والاجتماعية ، واعتمد في ذلك علي استغلال التناقضات القائمة بين القوي السياسية والتحالف مع بعضها أحياناً واستخدام أساليب الترغيب والترهيب وكان أكثر الأساليب استخداماً توالى الاستفتاءات

والتشريعات لسد الطريق أمام فصائل المعرفة ، وحين استنفذ هذه الوسائل لجاء إلى العنف لتحقيق الأهداف المرجوة .

ومن ناحية أخري أخفقت أحزاب المعارضة في أن تشكل تحديا فرديا أو جماعيا للنظام لإجباره علي قبول قواعد لعبة التعددية بسبب ضعف صلتها بالجماهير ، وأمراضها الداخلية و التناقضات القائمة بينهما ، فقد كأن لكل فصيل من المعارضة تصوره للتجربة و أساليب التعامل معها .

تخلص من ذلك أن أزمة ممارسة التعدد الحزبي في مصر تكمن في عدة أسباب أبرزها :-

١-عدم الاتفاق حول المقصود بالتعددية و إلاثار المترتبة عليها ، فقد تصور البعض انه يمكن رفع الرقابة الرسمية علي الصحف دون أن تقوم الأخيرة بالرقابة علي سلوك السلطة الحاكمة ونقد تصرفاتها ، أو أنه يمكن أن يكون للسلطة التشريعية استقلالها دون أن تترتب علي ذلك محاسبة دقيقة للسلطة التنفيذية، أو أنه يمكن قبول مبدأ تعدد الأحزاب دون أن يكون للأحزاب الأخرى فرصة أو أمل في الوصول إلى الحكم أو فرصة تعديل توجهات الحكم وتقديم البدائل خاصة في الممارسات التي تكون محل جدل شديد داخليا وخارجيا بعبارة أخري تصور البعض انه يمكن قيام أحزاب مع استمرار أيديولوجية وممارسات الإجماع السياسي التي لا توجد إلا في التنظيم السياسي الواحد .

٢-عدم وضوح القواعد التي تحكم التعددية وقد يعود ذلك إلى النشأة غير الطبيعية لمعظم الأحزاب التي سمح بتشكيلها، فالحزب الحاكم نشأ بقرار من رئيس الدولة ومن رحم الاتحاد الاشتراكي ولم توجد حدود واضحة بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة . وتوصف أحزاب المعارضة جميعها بأنها أحزاب شخصية بحكم النشأة وخاصة التجمع والعمل و الأحرار والوفد هذا بالإضافة إلى ضعف المؤسسات الحزبية لاأسباب تتعلق بالبناء الداخلي والقيود المفروضة علي حركتها وصلتها بالجماهير

٣-أما السبب الثالث لأزمة التعددية فيعود لعدم استيعاب الأحزاب القائمة لكل التيارات والفعاليات السياسية في المجتمع ، فلا توجد أحزاب مستقلة للتيار الإسلامي أو الناصري أو الماركسي ...هذا الوضع أدي إلى قيام تحالفات غير طبيعية أسهمت في عدم وضوح الأساس الاجتماعي والفكري للأحزاب .

ويرتبط بهذا السبب عدم واقعية قصر الأحزاب القائمة علي ثلاثة فقط حيث لم يستطيع الحزب الحاكم علي سبيل المثال استيعاب كل التيارات الوسطية ، وهناك أيضا صراع علي تمثيل اليمين من بين حزبي الوفد والأحرار بالإضافة إلى الحزب الحاكم أضف إلى ذلك محاصرة نشاط أحزاب المعارضة من جانب أجهزة الدولة المختلفة .

٤-مواكبة تجربة التعددية الحزبية في مصر لعمليات تغير حاد في السياسات العامة مثل الانفتاح الاقتصادي ومعاهدة السلام مع إسرائيل هذه التغيرات أطلقت العنان لقوي ومصالح متناقضة وأصابت الجميع بحالة من التوتر كأن من الصعب السيطرة عليها .

ويمكن تلخيص الأزمة التي تواجه التعددية الحزبية في مصر في عدم الاتساق والتناغم بين البيئة السياسية والتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، فشكل وممارسات المؤسسات السياسية لم تتغير كثيراً منذ يوليو ١٩٥٢م في الوقت الذي لحقت فيه تغييرات هائلة بالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية بعبارة أخري ظلت الممارسة السياسية ذات طابع شمولي في حين اتجه المجتمع اقتصادياً إلى نمط الليبرإلى آليات السوق.

ويري البعض أن المقصود بالتعدد الحزبي في مصر هو إضفاء الشكل الليبرالى على النظام وليس التحول إلى الديمقراطية و المشاركة ، حيث حددت نصوص قانون الأحزاب وتعديلاته شروط تأسيس أي حزب بما لا يتعارض مع مبادئ وأهداف النظام بعبارة أخري حدد القانون ضمانات عدم تغير مخرجات النظام الرئيسية تبعاً لتغير نتائج التفاعل والصراع بين التيارات السياسية المختلفة .

ومن ناحية أخري أرست الدولة بعض المبادئ العملية للتفاعل الحزبي منها الاختلاف علي الوسائل دون الأهداف ،و أن الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في مجالي السياسة الخارجية و الآمن .

وفيما يتعلق بالجانب الحزبي فما زالت التعددية الحزبية مقيدة وابرز مظاهرها سيطرة الحزب الحاكم علي لجنة الأحزاب التي ترفض بصورة تلقائية أي طلب لتأسيس حزب جديد ، كما أن مشاركة المواطنين في عضوية هذه الأحزاب أو أنشطتها لا تزال محددة للغاية .

ثانياً: المجلس النيابي :-

مثلث التجربة البرلمانية للنظام السياسي لثورة يوليو بصفة عامة اتساعا تدريجياً للنخبة الأصلية الصغيرة صانعة القرار بما يسمح بمشاركة أوسع في السلطة ، كما أدت هذه التجربة إلى إضفاء الطابع المدني علي النظام وتقليل العسكرة التي اتسم بها في بداية الثورة .

وبالنسبة للمجلس النيابي ، فأنه يمكن القول انه له سمات أساسية أهمها:-

- ضعف البرلمان في مواجهة السلطة التنفيذية خلال فترتي الحكم الناصري و الساداتى مع اختلاف الدرجة، فرغم تعدد الدساتير خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠ إلا أن السلطة التنفيذية لم تحترم استقلالية السلطة التشريعية مما اضعف من قيمة وأهمية البرلمان في صنع القرار و بالتالي إمكانيات المشاركة السياسية الحقيقة . كما كأن للتنظيم السياسي الواحد دوره الهام في الترشيح لعضوية البرلمان واستمرارها.

ولم يمارس مجلس الأمة دوراً رقابيا إزاء السلطة التنفيذية في معظم الأحيان، وتحول إلى مبرر لسياسات الحكومة وارتبط بذلك أن أغلب القرارات المصيرية في حياة مصر تم اتخاذها في غياب المشاركة الفعالة من البرلمان ويعود ذلك الى تشكك النخبة الحاكمة في العهد الناصري فى البرلمان كمؤسسة سياسية لذا عملت علي تجريده من استقلاله أو أضعافه إلى أدني درجة .

وفي عهد الرئيس السادات تزايدت الأهمية النسبية للبرلمان أو مجلس الشعب وشهد تزايد في أداء المجلس لمهامه التشريعية والرقابية مع استمرار سمو السلطة التنفيذية من الناحية الواقعية وقد اختلفت درجة استقلالية البرلمان وقوته كمؤسسة في عهد الرئيس السادات ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين السنوات الخمس الأولى من فترة حكمه والسنوات الثلاث الأخيرة منها حيث تميزت الأولي بقيام المجلس النيابي بوظائفه التشريعية والرقابية وباستقلاله ، مقارنة بالفترة الثانية.

وقد مال المشرع المصري إلى توسيع دائرة الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية وهو ما يؤدي إلى إضعاف الصفة التنافسية للانتخابات وعدم التمثيل الدقيق ، كما أقر المشرع بوجود وسيط بين المرشح و البرلمان هو الاتحاد الاشتراكي مما اضفي الصفة الشخصية و عوامل القرابة في العملية والانتخابية اكثر من عوامل التنافس السياسي .

- عدم استكمال مدة البرلمان الدستورية ، فقد شهدت الفترة من ١٩٥٧-١٩٧٠ تكوين خمسة مجالس نيابية أي بمتوسط عامين وسبعة أشهر للمجلس ، ولكن هذا المدى لا يعبر عن الواقع حيث كأن المجلس معطلا أو غائبا في فترات كثيرة بلغت حوالي أربعة أعوام .

ويلاحظ أن أطوال فترة لبقاء البرلمان ، لم تتجاوز ثلاثة أعوام وثمانية أشهر وهي فترة البرلمان الرابع وتم حل جميع البرلمانات خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠ قبل استكمال مدتها الدستورية ، وفي الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١ بلغ متوسط عمر البرلمان ٤٤ شهراً وبهذا يكون في عهد السادات اكثر استقرارا منه في العهد الناصري وفي النصف الأول من عهد السادات اكثر منه في النصف الثاني .

- عدم قدرة البرلمان علي التكيف والاستجابة مع المطالب الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة تحديات بيئة النظام السياسي . ولعل ابلغ دليل علي ذلك خلال العهد الناصري صدور قوانين يوليو الاشتراكية في ١٩٦١ المعبرة عن تحول جذري في فلسفة النظام دون مشاركة البرلمان الذي اقتصرت وظيفته في اغلب الأحيان علي

إضفاء الطابع القانونى ولم يختلف الوضع كثيراً في عهد السادات حيث كانت القيادة هى المتغير المستقل والبرلمان هو المتغير التابع كذالك اتسمت المشاركة بضعف نسبة الإقبال علي التصويت والترشيح فقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات ١٩٧٦ علي سبيل المثال ٣,٨٠٤ ملايين مواطنا من بين ٩,٥٦٤ مليون مواطنا مسجلين بجداول الانتخابات بنسبة ٤٠٪ تقريباً .

وثمة مؤشر أخر علي مستوي المشاركة السياسية هو عدد المرشحين الذي سجل أعلي معدل له في انتخابات ١٩٥٧ حيث وصل إلى ٢٥٠٨ثم انخفض بشدة إلى ١٦٩٨ مرشحا في عام ١٩٦٤ ثم ٨٧٠ مرشحا في ١٩٦٩ ، وزاد عدد المرشحين في انتخابات المجلس النيابي ١٩٧١ إلى ١٥٢٢ مرشحا و في ١٩٧٦ بلغ عدد المرشحين ١٦٦٠مرشحاً .

ويعزي الانخفاض الكبير في عدد المرشحين في عام ١٩٦٤ إلى حرمان بعض العناصر من الترشيح للمجلس النيابي وهم الذين حددت ملكيتهم أو طبقت عليهم القوانين الاشتراكية ، أو شرط خمسين في المائة للعمال والفلاحين .أما الانخفاض الحاد في انتخابات ١٩٦٩ فيعزي إلى المناخ الذي ساد مصر في أعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧م والتدخل السافر والواسع من قبل الاتحاد الاشتراكي في اختيار المرشحين لمجلس الأمة ، وبعد تخفيف القيود ارتفع عدد المرشحين في انتخابات ١٩٧١، ثم في انتخابات ١٩٧٦م .

ولاشك أن النص علي ضرورة ألا تقل نسبة العمال والفلاحين في المجلس النيابي عن خمسين في المائة أحداث تغييرا كبيرا في طبيعة المشاركة السياسية ، فعلي حين لم تتعد نسبة العمال ٣٪ من مقاعد مجلس ١٩٥٧ ولم يمثل فيه الفلاحون مطلقا ، شكل العمال والفلاحون نسبة ٣,٥٤٪ عام ١٩٦٤ ، ٢,٥٣ ٪ عام ١٩٧١ ، ٥٣ ٪ عام ١٩٧٦علي أن صعوبات تحديد صفة العامل والفلاح وضعف الوعي السياسي بشكل عام قلل من أهمية مشاركة هاتين الفئتين على عكس ما توحي به الأرقام الرسمية .

وتشير اتجاهات التمثيل داخل البرلمان إلى ارتفاع نسب تمثيل العمال والفلاحين عن الحد الأدنى وهو ٥٠٪ بـ ٣,٤٪ و٦,٥٪ و٢,٣٪ و٣٪ في مجالس ١٩٦٤و

١٩٦٨و١٩٧١و١٩٧٦ علي التوالي ، وأن العمال كانوا أكثر مشاركة بصفة عامة من الفلاحين ،وأن الفئة النشطة التي ترشح نفسها لعضوية المجلس النيابي محدودة للغاية. وتقدم انتخابات١٩٧٦ صورة جديدة لانتخابات المجلس النيابى حيث اتسمت بإضفاء الطابع السياسي علي المعركة الانتخابية ،وطرح برامج وبرامج مضادة في بعض الدوائر ، وارتفاع عدد المرشحين ،وظهور مؤشرات للسلوك السياسي العنيف وذلك لكونها أول انتخابات تتم علي أساس التعدد الحزبي منذ عام ١٩٥٢.

وقد شهدت الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠ ستة عشر تشكيلا وزاريا بمتوسط ١٣ شهرا للوزارة ، وتولي رئاسة الوزارة خمسة ضباط أي أن المنصب كأن حكرا علي العسكريين باستثناء فترة علي ماهر ٢٤/ ٧/ ٥٢-٦/ ٩/ ١٩٥٢ وبلغ عدد الذين تولوا الوزارة ١٣١وزيرا منهم ٤٤ينتمون لأصول عسكرية وكأن المصدر الأساسي للتجنيد هو الجيش والجامعة والمهندسون . أما فترة حكم الرئيس السادات ١٩٧٠ -١٩٨١ فقد شهدت ثمانية عشر تشكيلا وزاريا بمتوسط سبعة أشهر ونصف الشهر تقريبا، وتولي رئاسة الوزارة ستة أشخاص منهم أربعة من المدنيين ،وبلغ عدد الذين تولوا الوزارة ١٦٣ وزيراً منهم ٣٢من الضباط ، ومثلث الجامعة المصدر الأساسي لعملية التجنيد للوزارة . بعبارة أخرى يمكن القول أن الوزارة في العهد الساداتي شهدت ارتفاعا في درجة عدم الاستقرار السياسي مقارنة بالفترة الناصرية كما طرأت عليها تغييرات بنائية في مصادر التجنيد النخبوى . ومن أسباب ضعف الوزارة كمؤسسة سياسية هو هيمنة مؤسسة الرئاسة ، وازدياد شبكة العلاقات غير الرسمية في التأثير على أعمالها وعدم وجود سياسة واضحة المعالم تقوم بتنفيذها . وانخفاض درجة المساندة الشعبية .

ثالثاً : جماعات المصالح

تعرف جماعة المصلحة بأنها قناة بين النظام السياسي والأفراد ، فقد تلعب دور المسهل أو المعوق في عملية المشاركة السياسية ويتركز دورها الأساسي في تجمع الولاء بين أعضائها ورغم الطابع السلطوى المميز للنظام السياسى فى مصر إلا أن جماعات المصالح لها دور يتسع نطاقه ويتعاظم حسب درجة تطور المجتمع.

وقد ارتأى النظام السياسي في النقابات وجماعات المصالح قاعدة قوة حقيقية أو محتملة، فسعي للسيطرة عليها لتضاف إلى رصيد المساندة له ولذلك ربطها بالاتحاد الاشتراكي ودفع أنصاره للامساك بقيادتها والتحكم في تمويلها .

وقد مرت الحركة النقابية في مصر بعد الثورة بثلاث مراحل الأولى منذ قيام الثورة حتى ١٩٦١ و فيها صدر قانون رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ الذي أجاز تكوين نقابات العمال الزراعية و جعل العضوية فيها إجبارية متي بلغ عدد المشتركين فيها ثلاثة أخماس عمال المنشأة ، كما سمح بتكوين اتحاد عام يضم النقابات .

أما المرحلة الثانية (١٩٦١-١٩٧٣) فلقد أخذ التشريع العمالي فيها اتجاهات تحقيق مزيد من الديمقراطية ،و توحيد نظرة معاملة العمال ، واستخدام التشريع كأداة للتخطيط والتوجيه الاقتصادي .

المرحلة الثالثة (١٩٧٣-١٩٨١) و فيها صدر القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ لتنظيم الاستثمار العربي والأجنبي الذي أعفي بعض المشروعات من بعض أحكام قانون العمل ولوائح توزيع الأرباح والاشتراك في مجالس الإدارة .

وهكذا أتيح للعمال حق تكوين النقابات وتشكيل اتحاد عام لهم ، وتنشيط الحركة العمالية من خلال المشاركة في مجالس الإدارة ، والقضاء علي التفتت النقابي ، وضمان خمسين في المائة من مقاعد المجلس النيابي بالاشتراك مع الفلاحين ، وتثقيف العمال، إلا أن التنظيمات النقابية أخفقت في دفع العمال للمشاركة رغم الزيادة المطردة في عضويتها

كما عمل النظام السياسي علي تعبئة جماهير الفلاحين من خلال الاتحاد الاشتراكي ونقابات عمال الزراعة لتحقيق المسانده والإسهام في عملية التعبئة السياسية بإحلال القيم الجديدة الدافعة للتطور محل القيم التقليدية ، كما اهتم النظام بخلق بنية اقتصادية اجتماعية تعاونية مثل جمعيات الإصلاح الزراعي لتقديم خدماتها للمنتفعين وجمعيات الائتمان وتمثيل الفلاحين فيها إلا انه ينبغي عدم المبالغة في دور التنظيمات السياسية المحلية في المشاركة و التعبئة حيث انعدمت فاعليتها كقنوات مؤسسية.

وقد أخفقت الحركة النقابية في إيجاد دور يتلاءم وطبيعة التحول في المجتمع ، هذا الإخفاق لم يكن نابعاً من صغر العضوية أو ضيق الموارد المالية و أنما من طبيعة العلاقة المفروضة عليها والمهام الموكلة لها والتي حولتها إلى جهاز إداري يضطلع بمهام خدمية لأعضائه وبهذا لم يكن للحركه العمالية دور ملحوظ فى تشريعات العمل مثل منع الفصل التعسفي ،و توفير التأمين الاجتماعي و معاشات إصابات العمل ، أو القوانين الاشتراكية أو تمثيل العمال و الفلاحين في المجالس النيابية .

وقد أدى اتجاه النظام السياسي نحو التعددية السياسية في النصف الثاني من السبعينات ونحو الانفتاح الاقتصادي ألي زيادة حجم الحرية النسبي الممنوح لجماعات المصالح ، وقد نشأت في النصف الثاني من السبعينات إلى جانب الأنماط التقليدية لجماعات المصالح كالنقابات المهنية والعمالية واتحاد الفلاحين والروابط وغيرها ،الأنماط الجديدة مثل جمعية رجال الأعمال التي تتسم بالطابع غير الرسمي ،و الارتباط الشديد بينها وبين توجيهات السياسة الاقتصادية للدولة مما وفر لها مصادر القوة والفاعلية . وقد لجأت جماعات المصالح إلى العديد من الوسائل للتعبير عن مصالحها ومحاولة التأثير لتحقيقها من خلال استخدام روابط الاتصال الشخصي والضغط وتمثيل الصفوة و الإضراب والتمرد والمساومة الجماعية والاحتجاج واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها .

ويلاحظ أن التجمعات المهنية المستقرة منذ سنوات طويلة استفادت من التعددية وحجم الحرية المتاح ولعبت دورا ملحوظ فى الحياة السياسية مثل نقابة المحامين والصحفيين وروابط أعضاء هيئات التدريس ، التي اتسم نشاطها بالمعارضة لبعض سياسات النظام . بينما سيطرت بعض الشخصيات وثيقة الصلة بالسلطة السياسية علي بعض جماعات المصالح مثل نقابة المهندسين والتجاريين ونقابات العمال والمعلمين مما جعل مواقف هذه النقابات أقرب إلى مساندة النظام السياسي .كما يلاحظ عدم التوازن في تمثيل المصالح المختلفة حيث لا يتوفر لقطاعات عديدة تمثيل لمصلحها ، ويظهر عدم التوازن في درجة نشاط جماعات المصالح المختلفة والتدخل بين بعضها وبين صانعي القرار، ويتضح أيضا عدم التوازن في الاستجابة لمطالب جماعات المصالح من قبل النظام السياسي .

ويمكن القول بصفة عامة أن النظام كأن يقبل بعض الضغوط في المسائل الاقتصادية عكس الأمر بالنسبة للمسائل السياسية ويظهر ذلك في تدخل السلطة في النقابات التي اتسم نشاطها بالطابع السياسي كالمحامين والصحفيين .

ولقد أدى قيام العملية السياسية علي أساس التعامل الشخصي بالإضافة إلى عوامل الثروة والسلطة إلى بروز دور جمعيات رجال الأعمال التي ازدادت قوتها بشكل ملحوظ مع وضع تشريعات التحول الاقتصادي ، هذا في الوقت الذي اتسمت فيه جماعات المصالح الأخرى بالضعف النسبي .

وبالنسبة للنشاط الأهلي المنظم ممثلاً في الجمعيات الأهلية في كافة المجالات (حيث يوجد في مصر ما يقارب الخمسة عشر ألف جمعية أهلية)، ويلاحظ علي نشاطها ما يلي :-

- أن تنظيم نشاط هذه الجمعيات يحد من فاعليتها في أداء الدور المشاركى حيث تخضع لأشراف وزارة الشئون الاجتماعية وللقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤م .
- أن هذه الجمعيات تعتمد بشكل أساسي في تمويلها علي الدعم الحكومي.
- أن مشاركة المواطنين في نشاط هذه الجمعيات مرتفع نسبيا لأنها أقرب قنوات المشاركة إلى وجدان المواطن .
- تتعرض هذه الجمعيات الأهلية لصراعات و أنشطة سياسية خفية وهو ما يعود إلى ضعف الأحزاب السياسية ، ووجود قوي سياسية تبحث عن منابر بديلة .
- أن هذه الجمعيات تلعب دورا بارزا في تأييد النظام السياسي وسياساته ولكنها غير قادرة علي لعب دور فعال لطبيعة نشاطها الخدمي .

والخلاصة فشل النظام السياسي في توسيع قاعدة المشاركة السياسية أو بتعبير أدق عزوفة عن ذلك ولعل أبرز مظاهر هذا الإخفاق بروز تنظيمات الرفض السياسية و الاجتماعية نتيجة لعدم قدرة المؤسسات علي تأدية دورها و الشعور بالإحباط و الحرمان كما أن اكثر الفترات وضوحا في تزايد أعمال العنف السياسي هي النصف الأول من الخمسينيات والنصف الثاني من السبعينات أما القوي التي

مارست العنف بشكل أساسي خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٨١ فقد تركزت في الطلبة والعمال وبعض الجماعات الدينية والعناصر اليسارية وهى قوي تتسم بالشباب والتعليم والانتماء للطبقة المتوسطة والدنيا و الإحساس بالاغتراب بعبارة أخري فهي تمتلك الوعي والقدرة علي المبادرة ورد الفعل .